التوقي والاستنزاه
عن خطإ البناني في معنى الإله

لأبي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصّدّيق الحسني

التوقي والاستنزاه

عن خطاء البناني في معنى الاله

لابي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، ورضي الله عن آله الاكرمين ، وصحابته والتابعين .

أما بعد : فهذا جزء سميته «التوقي والاستنزاه عن خطأ البناني في معنى الاله» وأرجو من الله أن يوفقني للصواب ، انه الكريم الوهاب ،

فصل

قال صاحب السلم :

فمفهم اشتراك الكلي كأسد وعكسه الجزئي

قال العلامة البناني في شرحه :

يعني أن الكلي هو الذي يفهم الشركة في معناه ، أي لا يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد ، كانسان وأسد فدخل في تعريف الكلي أنواع ، فذكر النوع الاول ، ثم قال :

النوع الثاني : ما وجد منه فرد واحد ، أما مع استحالة وجود غيره ، بدليل خارج عن تصوره كالاله أي المعبود بحق فان مجرد تصور معناه ، لا يمنع من تعدد مصدوقه ، لكن قام الدليل القاطع على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهية واستحالة ثبوتها لغيره ، وتفسير الاله بالمستغني عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه ، لا يمنع كونه كليا، اذ لا

يوجب تشخصه ، لانه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق على كثير ، على سبيل البدلية ، وكذا يقال في مفهوم الواحد ونحوه اه .

وقال محشيه العلامة الشيخ على قصارة :

كان ينبغي اسقاط هذا القسم من اقسام الكلي لانه موهم في مقام الالوهية ما لا يصح في حقه تعالى من التعدد والجسمية والتركيب، فلا ينبغي اطلاقه، كما صرح به القرافي في شرح التنقيح، ونصه: اطلاق لفظ الكلى على واجب الوجود سبحانه، فيه ايهام، تمنع من اطلاقه الشريعة فلذلك تركته أدبا اه .

قال سيدى عيسى السكتاني : وكذا الجزئي، يوهم النسبة الى جزء الشيء الموضوع للمجموع ، فلذلك يستحيل في حقه تعالى اه .

يعلم من هذا أن اطلاق لفظ الكلي على الاله ، لا يجوز شرعا للايهام المذكور ، ولان فيه اساءة ادب .

وهذا أول خطأ من البناني رحمه الله تعالى .

الثاني ـ ويشاركه فيه القرافي ومعظم أهل المنطق : أن الاله ليس بكلى ، بل هو خاص بالله تعالى مثل الرحمن ، وفي الناس كثيرون اسمهم عبد الاله .

واطلاقه على معبودات المشركين ، لا يجعله كليا ، لانه ليس باطلاق حقيقي .

قال الفيومي في المصباح المنير : الاله المعبود ، وهو الله سبحانه وتعالى ثم استعاره المشركون لما عبدوه من دون

الله تعـــالـــى اهـ .

وقـــال الراغب في مفردات القـــرآن : واله حقه ألا يجمـــع اذ لا معبود سواه ، لكن العرب لاعتقادهم أن ههنا معبـــودات ، جمعـــــوه فقالـــوا : الآلهـــة اهـ

وفي القـــرآن الكريـــم (ما تعبـــدون من دونـــه الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) وهذه الآية من أدلة القائلين بأن اللغة توقيفية .

تبين مـــن هذا أن الاله علم خاص ، كمـــا قلنـــا ، وأنـــه لتضمنه معنى العبادة ، أطلقه العرب على معبوداتهم على سبيـــل الاستعـــارة ، وتوهم أهل المـــنطـــق أن هذا اطلاق حقيـــقـــي ، فزعموه كليا ، مع أنه علم خاص .

ونظير هذا اطـــلاقهم لفظ حاتم على الكريم ، اشتقاقا مـــن معنـــى الكـــرم الذى كان صفة حاتم الطائـــي المعـــروف ، ولـــم يخرجه ذلك الاطلاق عن علميته الشخصية .

كذلك لفظ الاله لا يخرجه اطلاقه على المعبودات ، اشتقاقـــا من معنى العبادة عن علميته الخاصة بالله تعالى :

الثالث : أن الكـــلى ، انما يتـــأتى في الممكنات ، كالنبـــي والملك والعرش والكـــرسي واللوح والقلم والسماء والشمـــس والقمر والفلك والكوكب والروح والنفس والانسان والحيوان والنبات . وما الى ذلك مما يتركب من أجناس وفصول ويدخـــل في دائرة المقولات العشر المجموعة في قول القائل .

زيد الطويل الابيض ابن مالك ببيته بالامس كان متكي
بيده غصن لواه فالتوى فهذه عشر مقولات سوا

أما واجب الوجود سبحانه ، فهو منزه عن ذلك كله ، ليس شيء من اسمائه وصفاته كليا يتركب من جنس يشترك به مع غيره ، ولا من فصل يميزه عنه : بل هي خاصة به كخصوص العلم الشخصي بمسماه .

الرابع : أن الكلي ، لا يتصور كونه محالا ، اذ هو ما له جزئيات موجودة كالحيوان او ممكنة الوجود كجبل ياقوت .

والمستحيل عدم محض ، ليست له صورة في الذهن ، ولا يمكن أن تكون له صورة ، ولا يدرك إلا بطريق التشبيه كان يمثل اجتماع السود والحلاوة في العنب مثلا ثم يدال مثل هذا الاجتماع لا يكون بين السواد والبياض ، فكيف يتصور كونه كليا له جزئيات !!؟

والذين اعتبروا الاله وشريك البارى كليين ، مخطئون لم يعرفوا معنى المحال على حقيقته . أو اشتبه عليهم الامر ، حين وجدوا كليا جزئياته معدومة ، كجبل ياقوت وبحر زئبق ، فاعتبروا المحال كليا مثله ، لكن بينهما بون شاسع ، لان الممكن المعدوم ، قابل للوجود ، وقد أخبر الله أن في الجنة أنهارا من لبن لم يتغير طعمه ، وانهارا من خمر لذة للشاربين وأنهارا من عسل مصفى ، وهذه أمور ممكنة غير موجودة في الدنيا ، وهي موجودة في الآخرة . بخلاف المحال ، فانه مغرق في

العدم ، لا يقبل الوجود أبدا بحال ، لا في الخارج ولا في الذهن ، ووجود جزئيات الكلى ، مترتب على وجود صورة له في الذهن والمحال لا صورة له ، ولايذكر الا منفيا والخلاصة: ان الكلى لا يكون الا في الممكنات فقط دون المحال ، وواجب الوجود .

الخامس : أن قول البناني في بيان كلية الاله : مجرد تصور معناه لا يمنع من تعدد مصدوقه ، لكن قام الدليل القاطع على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهية، يشتمل على تهافت وتناقض اذ حاصله : أن الاله مصدوقه متعدد عقلا .

والاله مصدوقه واجب الانفراد في واحد عقلا .

وهذا تناقض واضح لا خفاء فيه .

السادس وهو مبني على ما قبله ، أن جواز تعدد الاله قائم ثابت ، وأن قيام الدليل القاطع على وجوب انفراد الله بالالوهية ، لا يمنع منه ،لان ما بالذات لا يتبدل، وفي هذا من الخطر مالا يخفى ، بل هو هدم للتوحيد من أصله .

السابع : أن زيادته لفظ «بحق» في معنى الإله ، لا أصل لها في اللغة ، ولا علاقة للعقل بها ، فالاله هو المعبود ، وكونه معبودا بحق ، حكم شرعي ، والاحكام لا تدخل في الحدود ، قال صاحب السلم :

وعندهم من جملة المردود ان تدخل الاحكام فى الحدود

الثامن : قول البناني : تفسير الاله بالمستغنى عن كل ما

سواه المفتقر اليه كل ما عداه ، لا يمنع كونه كليا ، اذ لا يوجب تشخصه، لانه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق على كثير على سبيل البدلية اه .

اغراق في الخطام ، وتشبث به الى حد انتزمت وأتعصب حتى انه اسم يفرق بين ما يعين المسمي ويخصصه ، وبين ما ليس كذلك .

ومن البدهيات في علم المنطق : أن التشخص في الجزئي يمنع الاشتراك فيه، فانسان كلي يقبل الاشتراك ، وزيد جزئي لا يقبل الاشتراك لتشخصه وتعينه .

ولو فرضنا أن الاله بمعنى المعبود كلي ، لشموله لمعبودات فان تفسيره بالمستغنى عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه، تخصيص له بما لا يشاركه فيه غيره ، فهو بمنزلة التشخص في زيد .

ذلك أن المعبودات بجميع أنواعها لا تستغني عن المحل والمخصص ، وهي مفتقرة الى ما يملكها ، بل الممكنات كلها مفتقرة غير مستغنية . ثم أن اللفظ الذى يصدق على كثير على سبيل البدلية ، ليس بكلي ، بل هو نكرة فى سياق الاثبات ، كرجل ورقبة ودرهم ويسميه أهل الاصول مطلقا وكلامنا في الاله العلم ، ولا تتاتي فيه البدلية أبدا بحال . لانه علم خاص بالله كما بينا ، وهو الذي لا يجوز غيره . وان كان كليا على القول الضعيف الساقط ، فيعم المعبودات عموما شموليا . فظهر بطلان كلام البناني ، على جميع الاحتمالات ،

ثم ان قولـه : اذ لا يوجب تشخصه ، خطأ تاسع ، والصـواب أن يقـول : اذ لا يوجب تعينـه . لان التشخـص لا يجـوز أن يضاف الى الله تعالى ،

ايرادات والجواب عنها

الاول

دعوى ان المحال ليس بكلي، تخالف ما أطبق عليه اهل المنطق من اعتبار شريك البارى كليا وكذلك الاله ، وان لم يذكـروه تادبا ، كما مر وتعريف المحال ، يقتضي كليته .

والجـواب عليـه :

مسائـل المنطق ، لا يحتـج فيـهـا بالاجماع ، ولا بقـول الاكثر ، وانما الـعبرة فيها بما يقضي بـه العقل ، والفكـر السليـم ،

وبنـاء عليه نقول : لا يخـفى أن الكلـيات ، مبـادىء التصورات التي هي حدود ورسوم ، لماهيات الموجودات الممكنة ،

فالحدود والرسوم ، تتركب من أجناس وفصول وخـواص ، كما هو معلـوم . والموجـودات نوعان : موجودات بالفعـل ، كالحيـوان والانسان ، وموجـودات بالقـوة ، كنهر لبـن ، وبحر زئبق ، وجبل ياقوت ، فان هذه الاشياء ممكنة الوجود وامكان الشـيء كوقوعه ، فهي موجودة بالقوة ،

والكليات التي تدخل فى التعريف ، تقع على أشياء موجودة في الذهن او فى الخارج ، كالانسان والحيوان مثلا ،

والمحال : لا يتصور في العقل وجوده ، ويسميه الحكماء منفيا ، والعقل لا يمكنه أن يتصور اجتماع السواد والبياض في ثوب واحد ، أو شخص واحد ، وبالضرورة لا يمكن تصور أفراد لما لا يمكن تصوره في نفسه ،

فثبت أن المحال لا يكون كليا ،

الثاني

قال الشيخ سعيد قدوره ، في بيان أفراد الكلى الممتنع :

فان الجمع بين البياض والسواد ، جمع بين الضدين ، والجمع بين القيام والقعود، جمع بين الضدين والجمع بين الترقى والتدلي ، جمع بين الضدين فتبين ان الجمع بين الضدين واقع على كثيرين ، وافراده كلها ممتنعة الوجود في الخارج اه .

والجواب عليه : أن هذا الكلام ، يشتمل على أوهام :

1 ـ ن الجمع بين الضدين ، مثال لمحاولة فعل المحال الذى هو اجتماع الضدين .

2 ـ أن أفراد المحال ليس لها وجود في الخارج ولا في الذهن .

3 ـ أن أفراد الكلى ، ما يتحقق فيها مفهومه ومعناه ، كالحيوان فان أنواعه من الانسان والفرس والبقر والابل يتحقق فيها معنى الحيوانية ، أى جسم نام حساس متحرك بالارادة ، وكذلك الانسان بالنسبة الى أفراده .

وهذا انما يتأتى في الماهيات الممكنة التي يتمايز أفرادها

بالتشخص في الوجود الذهني ، أو الخارجي .

وماهية المحال ، عدم بحت ، لا تقبل الوجود في الخارج ولا في الذهن ، والعدم لا تمايز فيه بين المعلومات .

والمحال ليس بشيء ، ولا يسمى شيئا ، والكلي انما يطلق على شيء موجود بالفعل أو بالقوة .

وتعدد الافراد ، في الامثلة التي ذكرها الشيخ سعيد ، انما هي أمثلة لمتعلق المحال أعني الضدين ، فانه لفظ عام ، يشمل الابيض والاسود والقيام والقعود والترقي والتدلي والليل والنهار ، وغير ذلك من الاضداد الموجودة ، فالتعدد وقع فيها ، لا في المحال الذى هو سلب اجتماعها ، وقد اشتبه الامر على الشيخ سعيد رحمه الله تعالى ، ألا ترى انك لو ذكرت محالا ، لا يتعلق بعدم شيء ، فانك لا تجد له أفرادا أبدا ، وذلك مثل شريك البارى تعالى .

وتأمل هذا ، فانه دقيق .

4 ـ قوله : وأفراده كلها ممتنعة الوجود في الخارج ، يقتضي ان افراد المحال موجودة في الذهن وهو خطأ محض ، بل هي ممتنعة الوجود فيهما .

الثالث

دخول النفي العام على اله في قولنا : لا اله الا الله، يؤيد القول بكليته ، لانه لا يجوز أن يقال : لا زيد في الدار ، وانما يقال : لا انسان في الدار .

والجواب عليه : أن النفي توجه باعتبار الاطلاق المجازي

أى لا معبود الا الله .

وهذا كما يقال : لا حاتم الا فلان ، أى لا كريم، أو لا قس الا فلان اى لا فصيح ، وهكذا ،

فالكلمة المشرفة ، تنفي الالوهية عن معبودات المشركين الذين أطلقوا عليها اسم الاله ، مجازا اشتقاقا من معنى العبادة الخاصة بالله تعالى : فاله في الكلمة المشرفة ، كلى في المعنى المجازى ، كما أن لفظ حاتم كلى ، لاستعماله في الكريم مجازا ، وهو في الحقيقة علم شخصي ،

الرابع

اختار السنوسي : أن معنى اله ، في كلمة التوحيد : لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه الا الله. فهو على هذا كلي ، خلاف ما سبق من أنه خاص بالله، لا يشاركه فيه غيره ، وأنه بمنزلة التشخص في زيد .

والجواب عليه : أن ما سبق ، هو الحق ، وما سواه باطل وما اختاره السنوسي ، هو الذى غر البناني ، وأوقعه في ذلك الخطأ الفاحش الذى مر بيانه .

والسنوسي انما اختار هذا المعنى ، ليجعل كلمة التوحيد شاملة للصفات الواجبة لله تعالى ، لكن ما اختاره غير صحيح لامور :

1 ـ انه تكلف في ادخال تلك الصفات ، بما لا دليل عليه ، ولا حاجة تدعو اليه .

2 ـ انه لزم عليه جعل ذلك المعنى كليا ، وهو بمثابة

جعل العلم الشخصي كليا ، وذلك باطل بالضرورة ،

3 ـ أن الاله لم تستعمله العرب الا بمعنى المعبود ، وكذلك جاء في القرآن (انهم كانوا اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون أئنا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون .، وهو الذى في السماء اله وفي الارض اله ... والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفي ... أجعل الآلهة الها واحدا ان هذا لشيء عجاب ... وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد) فالاله في هذه الآيات وغيرها ، مفردا ومجموعا ومثنى معناه المعبود .

ونفى المعبودات ، في الكلمة المشرفة ، كاف في اثبات التوحيد ونبذ الشرك ، ولذلك جعلها الشارع دليلا على الاسلام ، وعنوانا له لانه يلزم بالضرورة من نفي المعبودات نفي خصائص الالوهية عنها فلا حاجة الى زيادة ما تكلفه السنوسي وغيره ، في شرح الكلمة المشرفة ، وهذا آخر ما رأيت كتابته في هذا الموضوع الذى لم يتنبه له أحد فيما علمت ، والحمد لله على توفيقه والهامه، وأساله القبول بفضله والداعي الى تحرير هذا البحث : أني درست للطلبة بزاويتنا الصديقية شرح بناني على السلم ،ولما وصلت الى هذا الموضع ، وبينت لهم خطأ ما قرره بناني كغيره من المنطقيين ، طلب من بعضهم كتابة ذلك البحث ،

فاجبت طلبهم ، لما فيه من عمـوم الفائدة ، وكان أنس رضـي الله عنـه يقول لبنيه : يـا بني قيدوا العلـم بالكتابة ، أمـا مسألة تعلـق القـدرة بالمحـال ، فلى فيهـا رسالة اسمهـا : رفع الاشكال عن مسألـة المحال ، أتيت فيها بما لم يسبقنـى اليه أحد والحمد لله .

* تتمة : علـم مما حـررناه : أن الكـلى والـجزئـي ، لا يكونان الا ممكنين ، أمـا واجب الوجود والمحال ، فلا شـىء منهما يكون كليا لما مر بيانه بتفصيل ،

للمـؤلـف

جـزء قـرط الاذنيـن بخبـر

تعييـن ذى القـرنيـن